

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الإثنين 1 أغسطس 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6094)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 خطوات إماراتية رائدة على طريق السعادة والإيجابية

الإمارات اليوم

03 الاستثمار في الثروة البشرية المواطنة

تقارير وتحليلات

04 بعد تمديدها.. هل تسفر المفاوضات اليمنية في الكويت عن اتفاق سياسي؟

05 «ميدل إيست مونيتور»: «داعش» وقوات الحشد الشعبي.. في البشاعة سواء

06 «داعش» يدرّب أطفال المقاتلين الأجانب ليصبحوا «الجيل المقبل» من الإرهابيين

شؤون اقتصادية

07 969.7 مليون درهم صافي أرباح «دو» خلال الربع الثاني من عام 2016

من إصدارات المركز

08 المجال الحيوي للخليج العربي.. دراسة جيوسراتيجية



خطوات إماراتية رائدة على طريق السعادة والإيجابية

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة مسيرتها التنموية الباهرة التي بدأتها مع بزوغ فجر الاتحاد، ماضيةً بخطوات مدروسة ملؤها الثقة نحو مستقبل أكثر تقدماً وازدهاراً ورخاءً، وذلك بفضل الرؤى الاستثنائية والخلاقة والمبدعة التي تتبناها القيادة الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله. وهي رؤى كانت وما زالت تتمحور أولاً وأخيراً حول المواطن الإماراتي باعتباره الثروة الحقيقية للدولة، والغاية الأسمى لملمحة التنمية الشاملة والمستدامة التي تشهدها، إذ تضع قيادتنا الرشيدة منذ عهد الوالد المؤسس المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، إلى يومنا هذا بناء الإنسان الإماراتي وتسليحه بالعلم والمعرفة نصب عينها، وتحرص كل الحرص على تسخير كل ما من شأنه تطوير مداركه وصقل مهاراته بما يمكنه من مواكبة تغيرات الحاضر المتسارعة، ومواجهة تحديات المستقبل المتزايدة، وذلك في بيئة تزخر بمقومات النجاح والإيجابية والرفاهية والسعادة.

وقد حصدت دولة الإمارات ثمارَ هذا النهج الحكيم إنجازاتٍ قياسية ومبتكرة في مجال التنمية ورفاهية مواطنيها، ولعل من أبلغ الشواهد على ذلك ما نالته تلك الإنجازات من شهادات عالمية تشيد بها، حيث تتبوأ الدولة مواقع متقدمة في معظم مؤشرات التنمية البشرية، وتتفوق على كثير من الدول المتقدمة في مجال الاهتمام بالمواطن وتحقيق الرفاهية له بمستواها الأقصى، وقد شكل ذلك نواة للنموذج الرائد عالمياً الذي باتت الإمارات تمثله في ميدان السعادة والإيجابية، والذي من أبرز ملامحه، تبوؤ دولة الإمارات لمراتب متقدمة جداً على مستوى المنطقة والعالم في مؤشر السعادة الذي يقيس مستوى سعادة الشعوب في حياتها، إلى جانب الخطوة غير المسبوقة التي قامت بها الإمارات باستحداث وزارة للسعادة، فضلاً عن تبني حكومة دولة الإمارات للبرنامج الوطني للسعادة والإيجابية، الذي يدور في فلك ثلاثة محاور رئيسية، هي: تضمين السعادة في سياسات وبرامج وخدمات الجهات الحكومية كافة وبيئة العمل فيها، وترسيخ قيم الإيجابية والسعادة كأسلوب حياة في مجتمع الإمارات، وتطوير مقاييس وأدوات جديدة لقياس السعادة في مجتمع الإمارات. ولا تتوقف دولة الإمارات عن ابتكار المزيد من الخطوات الرائدة عالمياً على طريق نشر وتعزيز ثقافة السعادة والإيجابية، حيث أعلنت معالي عهد الرومي، وزيرة دولة للسعادة، مؤخراً، اختيار 60 رئيساً تنفيذياً للسعادة والإيجابية في الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، والبدء بتأهيلهم عبر برنامج تدريبي علمي شامل ومكثف هو الأول من نوعه عالمياً، اعتباراً من سبتمبر المقبل، ليشكلوا بذلك الجيل الأول من الرؤساء التنفيذيين للسعادة والإيجابية في حكومة دولة الإمارات، موضحةً معاليها أن حكومة الإمارات هي الأولى في العالم التي تستحدث دور الرئيس التنفيذي للسعادة والإيجابية، وهي الأولى أيضاً في تطوير برنامج تدريبي متخصص في هذا المجال. وتعكس هذه الخطوة الإماراتية السباقية، مدى طموح القيادة الرشيدة، وحرصها على المضي قدماً نحو تنويع شعب الإمارات كأُسعد شعوب المعمورة، حيث أشارت معالي عهد الرومي، في هذا الصدد إلى أن اختيار كفاءات وطنية للقيام بدور الرؤساء التنفيذيين للسعادة والإيجابية في الجهات الحكومية يجسّد توجيهات ورؤى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، بتوفير بيئات إيجابية وسعيدة لجميع موظفي الحكومة وترسيخ القيم الإيجابية في كل الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، لأن جميع الوزارات ينبغي أن تكون وزارات سعادة بسياساتها وخدماتها وبيئة العمل فيها. كما تدل هذه المبادرة على أن قيادتنا الرشيدة تنظر بتفاؤل دوماً نحو المستقبل، وتمضي في تأهيل الكوادر المواطنة، لتقود المسؤولية في مختلف مجالات العمل الوطني.

إن الروح الابتكارية الإبداعية التي تبثها قيادتنا الرشيدة في مناحي الحياة كافة، تفرز تجربة إماراتية رائدة عالمياً في نشر وتعزيز ثقافة السعادة والإيجابية، وهي تجربة تعزز من دون أدنى شك، مسيرة التنمية التي تشهدها الإمارات، والماضية نحو تنويعها كإحدى أفضل دول العالم وفقاً لرؤية «الإمارات 2021».



الاستثمار في الثروة البشرية المواطنة

كان الإنسان الإماراتي ولا يزال هو الهدف الأول والمحوري لمسيرة التنمية الشاملة والمستدامة التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة في الميادين كافة، وذلك امتداداً للرؤية الحكيمة التي أرسى قواعدها الوالد المؤسس المغفور له - بإذن الله تعالى - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه - والذي أكد دوماً أن المواطن هو ثروة الإمارات الأعلى، وحرص كل الحرص على توفير مقومات العيش الكريم والرخاء والنجاح والتقدم لأبناء وبنات الإمارات كافة، من دون استثناء، مدركاً، رحمه الله، منذ اللحظة الأولى لقيام دولة الاتحاد، أن ذلك الهدف العظيم لن يتحقق إلا عبر بناء الإنسان الإماراتي وتسليحه بالعلم والمعرفة، بما يؤهله لمواكبة تطورات عصره، ومواجهة تحديات المستقبل على اختلاف أنواعها. وهي الرؤية ذاتها التي تسيّر على نهجها قيادتنا الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، حيث تضع تمكين المواطنين والمواطنات، ولاسيما فئة الشباب منهم، وتأهيلهم وإعدادهم بشكل علمي للمشاركة بفاعلية في تنمية المجتمع وتطويره، في صدارة أولوياتها، وذلك انطلاقاً من إيمانها العميق بأن التنمية البشرية هي بوابة العبور الآمن للأجيال الإماراتية المتعاقبة نحو مستقبل أكثر ازدهاراً وإشراقاً.

وبفضل ما تبذله قيادتنا الرشيدة من جهود متواصلة في هذا الصدد، وفي ضوء التفاف أبناء الإمارات وبناتها حول القيادة الرشيدة وثقتهم المطلقة برؤاها السديدة لإيجاد غدٍ أفضل، فقد خطت دولة الإمارات خطوات ثابتة وسبّاقة على مسارات التنمية الشاملة، وذلك ضمن إطار استراتيجية التمكين التي أطلقها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، في عام 2005 والتي أعلنها سموه في خطابه بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين لتأسيس دولة الاتحاد، مؤكداً سموه حينها، انتقال الدولة من مرحلة التأسيس، إلى مرحلة التمكين ومرحلة التنمية الشاملة والمستدامة في المجالات الاستراتيجية على اختلافها. فانطلاقاً من نظرتها الثاقبة في استشراف المستقبل ونجاحها المشهود في الإعداد له، فإن تركيز قيادتنا الرشيدة على بناء الكوادر المواطنة وتأهيلها نابعٌ من إيمانها الراسخ بأن الاستثمار في العنصر البشري هو أفضل استثمار للمستقبل، وأنه الضمانة للحفاظ على المكتسبات التنموية التي حققتها الدولة خلال السنوات الماضية، وتلك التي ما زالت في طور تحقيقها في المستقبل. وضمن هذا الإطار، جاءت إشارة الفريق خميس مطر المزينة، القائد العام لشرطة دبي، خلال حضوره مؤخراً، حفل تخريج 9 دورات تأسيسية لصف الضباط والأفراد من شرطة دبي وأمن المواصلات، إلى أن «القيادة العامة لشرطة دبي تولي كوادرها البشرية جل اهتمامها؛ كون العنصر البشري هو المحرك الرئيس للتنمية المستدامة والنهضة الشاملة، وذلك من خلال تدريبهم وتأهيلهم وفق أحدث ما توصلت إليه العلوم والمعارف العسكرية، للمساهمة في بسط القانون والنظام وتحقيق الأمن والاستقرار لحماية الوطن والدود عن مكتسباته».

ولا تقتصر جهود الدولة في إعداد الكوادر المواطنة المؤهلة في المجالات كافة، على الأسس العلمية والمهارات العملية والممارسات التطبيقية فقط، بل إنها تركّز كذلك وبشكل أساسي على دمج تلك الأسس والمهارات والممارسات وربطها بشكل دائم بالقيم النبيلة للمجتمع الإماراتي، والمستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والعادات والتقاليد العربية الأصيلة، وفي هذا السياق، جاءت دعوة الفريق خميس المزينة الخريجين، إلى التعامل الراقي مع المواطنين والمقيمين لإبراز الوجه الحضاري لقيم وعادات وتقاليد شعب الإمارات الأصيلة.

إن حرص دولة الإمارات المتواصل على الارتقاء بتنمية رأس المال البشري بوصفه الاستثمار الأمثل في تنمية مستدامة ناجحة، هو دليل آخر يضاف إلى العديد من الشواهد البليغة على مدى اهتمام قيادتنا الرشيدة بتفعيل دور أبناء وبنات الوطن، كل واحد في موقعه، في إنجاز المشروع التنموي الذي تتطلع إليه الدولة في المجالات كافة.

بعد تمديد.. هل تسفر المفاوضات اليمنية في الكويت عن اتفاق سياسي؟

برغم تمديد المحادثات اليمنية أسبوعاً آخر بهدف تحقيق تقدم على الطريق نحو السلام، فإن استمرار مراوغات الحوثيين، وحليفهم المعزول علي عبدالله صالح، يجعل من فرص التوصل إلى اتفاق سياسي عملية صعبة.

والمتوسطة خلال 45 يوماً).
بينما وقّع الوفد الحكومي مشروع الاتفاق وسلمه إلى المبعوث الأممي.

- في الوقت الذي تحاول فيه العديد من القوى

الإقليمية والدولية العمل على دفع مفاوضات الكويت قدماً إلى الأمام، من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي، فإن الحوثيين وحليفهم صالح، ما زالوا يناورون ويتعمدون إطالة أمد هذه المفاوضات، ويدافعون عن مواقفهم التي تتجاوز مرجعيات المفاوضات، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل المجلس الرئاسي لإدارة شؤون اليمن ورفضهم التراجع عنه، كبادرة لحسن النوايا. وهذا ما أشار إليه بوضوح الرئيس المعزول علي عبدالله صالح، مؤخراً، حينما قال: «إن المجلس الذي شكله مع الحوثيين وترفضه حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، أصبح أعلى سلطة في اليمن في الوقت الحاضر، ومن الآن فهو يمثل اليمن في الداخل والخارج طبقاً لدستور الجمهورية اليمنية النافذ، وسوف يتم العمل بهذا الدستور وكل القوانين السارية على الصغير والكبير».

- يسعى الحوثيون - صالح إلى تجاوز مشاورات الكويت، والبدء في جولة جديدة من المفاوضات تحت رعاية المملكة العربية السعودية، وهذا يفهم من تصريحات صالح الأخيرة التي دعا فيها السعودية إلى حوار، بعد أن وصفها بـ«الشقيقة الكبرى»، وهو تحول في موقف صالح الذي كان يرفض في السابق انفتاح الحوثيين على المملكة.

- تواصل ميليشيات الحوثيين وقوات المعزول علي عبدالله صالح تصعيدها العسكري، وتسعى إلى فرض أمر واقع على الأرض، بل تعمل على استهداف الحدود السعودية، في محاولة كما يبدو، لتعزيز موقفها في المفاوضات، والحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب في أي تسوية سياسية مرتقبة. لكن التمادي في هذا السلوك من جانب ميليشيات الحوثيين قد يدفع في اتجاه انهيار المسار السياسي للأزمة، وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل بدء مفاوضات الكويت، وانهايار اتفاق الهدنة الذي تم التوصل إليه برعاية أممية في شهر إبريل الماضي.



في محاولة لإنقاذ المفاوضات التي تستضيفها الكويت من الانهيار، أعلن إسماعيل ولد الشيخ أحمد مبعوث الأمم المتحدة لليمن، أن المحادثات الرامية إلى إنهاء الحرب في

اليمن مُدّدت أسبوعاً آخر، على أمل تحقيق تقدم على الطريق نحو السلام. وجاء تمديد هذه المحادثات بعد أن هدد الوفد الحكومي بالانسحاب منها، احتجاجاً على تشكيل الحوثيين والرئيس المخلوع علي عبدالله صالح، مجلساً رئاسياً لإدارة شؤون البلاد العسكرية والسياسية والاقتصادية، بشكل منفرد، يوم الخميس الماضي، في خطوة تؤكد عدم التزامهم بمرجعية المفاوضات، وخاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 الذي يطالب جميع الأطراف اليمنية ولاسيما الحوثيين بالامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تقوض عملية الانتقال السياسي في اليمن.

ربما يكون تمديد المباحثات الفرصة الأخيرة، التي يسعى المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ إلى استثمارها جيداً، من أجل تحقيق تقدم إيجابي يسهم في التوصل إلى اتفاق سياسي ينهي الأزمة اليمنية، لكن مواقف الحوثيين وتحركاتهم على الأرض تشير إلى أنهم غير جادين، ويسعون إلى إفشال المسار السياسي، ويبدو هذا واضحاً في الآتي:

- تمسك وفد الحوثيين-صالح بشروطهم في المفاوضات، والإصرار على تشكيل حكومة وحدة وطنية يكونون شركاء فيها قبل البت في أي قضايا أخرى، وليس أدل على ذلك من تحفظهم على مشروع الاتفاق الذي أعلنه المبعوث الأممي مؤخراً كإطار لحل الأزمة، والذي يقضي: بـ (إلغاء اللجنة الثورية والإعلان الدستوري والمجلس السياسي الرئاسي (الجديد) الذي أعلن تأسيسه في صنعاء من ممثلين عن الحوثيين وأنصار المخلوع صالح، وانسحاب ميليشيات الحوثي والمخلوع صالح من محافظات تعز والحديدة وصنعاء والحزام الأمني لها خلال 45 يوماً، وتشكيل لجنة عسكرية من ذوي الكفاءات والخبرات تتولى الإشراف على الانسحابات وتسليم السلاح، وتسليم الأسلحة الثقيلة

«ميدل إيست مونيتور»: «داعش» وقوات الحشد الشعبي.. في البشاعة سواء

نشر موقع «ميدل إيست مونيتور» مقالاً أعده طلحة عبدالرازق، الباحث في «معهد الاستراتيجية والأمن» بـ«جامعة إكستر» البريطانية، قارن فيه بين إرهاب تنظيم «داعش»، وبين ممارسات ميليشيات «الحشد الشعبي» الشيعية.

فتوى السيستاني التي دعا فيها الناس إلى التطوع لقتال «داعش». ويرى الباحث أن إطلاق مسمى المتطوعين على عناصر ميليشيات «الحشد الشعبي» أمر خاطئ، فهم لم يقوموا بالتطوع من أجل الجهاد ضد «داعش»، وإنما لتحقيق مصالحهم وتقوية نفوذهم في العراق. أما فيما يتعلق باستراتيجية



يشير الباحث إلى أن ميليشيات «الحشد الشعبي» في العراق، تقوم بالأساس على المتطوعين الذين يندرون حياتهم لخدمة المرجع الديني الشيعي علي السيستاني، لمحاربة تنظيم «داعش» الذي استولى على مساحات واسعة في العام 2014، معتبراً أنه وبرغم الممارسات الإرهابية

«داعش» للتجنيد فإنه التنظيم الإرهابي الذي يقوم على إجبار الشباب على الانضمام إلى صفوفه عن طريق تهديد أسرهم، كما يقدم المزيد من الإغراءات والمزايا للمقاتلين الأجانب للانضمام إليه. وفي كل الأحوال، فإن «داعش» وميليشيات «الحشد الشعبي»، يشتركان في الأعمال الإرهابية الوحشية التي تستهدف المدنيين الأبرياء. وفي هذا السياق، فإن القول بأن حالات الفظائع التي ترتكبها ميليشيات «الحشد الشعبي»، مع استبعاد الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي تشكل إخلالاً فاضحاً بالقوانين والاتفاقيات الدولية، هي حوادث معزولة، وجرائم فردية، أمر لا يمكن قبوله، وإذا كانت هذه هي الحال، فلماذا كانت الحكومة العراقية عاجزة تماماً عن تقديم هؤلاء الأشخاص إلى العدالة، ولم تستعرضهم علناً على شاشة التلفاز كما تفعل مع إرهابيين آخرين؟ والحقيقة البسيطة هي أنه على عكس إعلان الحكومة عن نيتها بتقديم الجناة إلى العدالة، فإن قوة ميليشيات «الحشد الشعبي» كبيرة جداً، ما يجعل الحكومة عاجزة عن إخضاعها للمساءلة. وفي الآونة الأخيرة، صدر تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» حول قيام قوات «الحشد» وقوات الأمن العراقية بجرائم حرب وانتهاكات ضد المدنيين في الفلوجة، لكن الحكومة كانت تراوغ عمداً وتغطي كل هذه الأفعال. ويخلص الباحث إلى أنه بالنظر إلى الأثر الاجتماعي والسياسي لفظائع ميليشيات «الحشد الشعبي» ضد السنة، فإنه ليس من المستغرب عندما يقوم أحد بوضعها في سلة واحدة مع تنظيم «داعش»، فكلاهما يستهدف المدنيين، وينطلق من دوافع طائفية.

لهذه الميليشيات، فإنها لا تصل إلى درجة الفظائع التي يرتكبها تنظيم «داعش».

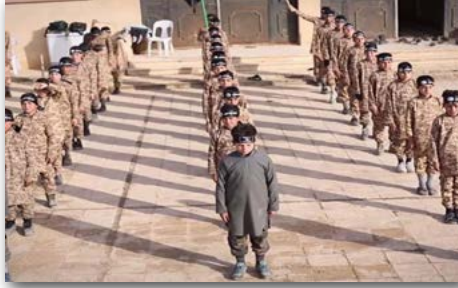
ويرى الباحث أن تنظيم «داعش» لديه أجندة سياسية، وكان يخطط للسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي لإقامة «دولة الخلافة»، وهذا يجعل الأمر أكثر خطورة. وفي الوقت نفسه، فإن قوات «الحشد الشعبي» هي سياسية ومسيحة بامتياز، ما قد يطرح مشاكل خطيرة للسلطات العراقية في مرحلة ما بعد «داعش»، وخاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار حقيقة أن ميليشيات «الحشد الشعبي» تمكنت إلى حد كبير من ضم مزيج من عشرات المسلحين الشيعة المتطرفين، الذين يمتلكون الأعداد الهائلة والمعدات، وبذلك يمكنهم التفوق بسهولة على قوات الأمن العراقية الرسمية والجيش العراقي.

ويلفت الباحث النظر إلى أن خطورة ميليشيات «الحشد الشعبي» لا تقتصر فقط على أنها مسيحة، بل في أنها تتلقى كذلك دعماً عسكرياً من قبل النظام الإيراني، الذي يسعى إلى تحويلها إلى قوات شبيهة بـ«الحرس الثوري» الإيراني، حتى تكون قادرة على مواجهة قوة الجيش النظامي العراقي. نسبياً، تم الآن رسمياً اعتماد قوات «الحشد» كمنظمة عسكرية مستقلة تماماً ومنفصلة عن قوى الأمن الداخلي التقليدي، كسابقة خطيرة من نوعها. وعلاوة على ذلك، فإن وصف قوات الحشد بـ«المتطوعين» هو محاولة متهورة لمنح منظمة من الإرهابيين، وقادتها المتهورين، شرعية سياسية من خلال ربطهم بالشعب العراقي، والمرجع هو بالطبع

«داعش» يدرّب أطفال المقاتلين الأجانب ليصبحوا «الجيل المقبل» من الإرهابيين

تناولت الكاتبة ليزي دياردين في مقال بـ«الإنديبندنت» تحذير «الشرطة الأوروبية»، «اليوروبول» من أنه يجري تدريب أطفال المقاتلين الأجانب، الذين يعيشون في الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم «داعش» في سوريا والعراق، ليصبحوا «الجيل المقبل» من الإرهابيين.

ويقول محللون إن قادة «داعش» ينظرون إلى الأطفال على أنهم مهمون جداً لضمان نجاح التنظيم على المدى البعيد، ويعتبرونهم مقاتلين أفضل وأشرس، نتيجة عمليات التلقين ونزع الرحمة من قلوبهم التي يخضعون لها منذ ولادتهم. وقد شوهد التأثير القاتل



لتدريب الأجانب في الهجمات الإرهابية الأخيرة في باريس وبروكسل.

وقد أثارت جماعة ناشطة اشتهرت بحملة «الرقعة تُدبج بصمت»، التي توثق فظائع «داعش»، المخاوف من أنه حتى لو هُزم «داعش»، لأمكن أن يواصل مجندوه الشباب مساعيهم الدموية لإقامة خلافة وحشية، ووصفتهم بأنهم «جيل ضائع». ونقلت الكاتبة عن نيكيثا مالك، إحدى كبار الباحثين في «مؤسسة كويليام» قولها إن الأطفال يُستخدمون في إطار «عملية بناء الدولة» التي يجريها التنظيم الإرهابي في العراق وسوريا. وحذرت مالك من أنه ليس لدى الحكومة البريطانية استراتيجية شاملة لإعادة تأهيل أطفال المقاتلين الأجانب وإعادة تثقيفهم، وخصوصاً إن عادوا بأعداد كبيرة في حال تم القضاء على «داعش»، قائلة: «كثير من هؤلاء الأطفال لن يعرف شيئاً عن بريطانيا، ولكن التشريعات الحالية تعني أن المملكة المتحدة مسؤولة تجاههم كمواطنين، إنها حالة معقدة للغاية».

وقد وصف آباء وأمهات فرّوا من أراضي «داعش» أطفالهم، بأنهم يخضعون لـ«غسل دماغ» في مدارس «داعش»، وبعضهم يجري تعليمه طريقة صنع القنابل. وكشف تقرير أصدره «مركز مكافحة الإرهاب» أن 89 طفلاً على الأقل من الجنود الأطفال، لقوا حتفهم في سنة واحدة وهم يقاتلون في صفوف «داعش»، ولاسيما في العراق وسوريا. وكان معظمهم يقود سيارات وشاحنات مفخخة إلى مواقع عسكرية وأهداف أمنية أخرى، بينما لقي آخرون مصرعهم في المعارك أو في هجمات انتحارية ضد مدنيين.

وأشارت الكاتبة إلى أن تنظيم «داعش» ينشر إعلانات يظهر فيها الأطفال بصفة مقاتلين وانتحاريين وجلادين، كما يظهرهم في مقاطع الفيديو والدعاية الحافلة بمشاهد العنف والدم التي يبثها التنظيم، موضحةً أنه ثمة مخاوف من زيادة

عدد الأولاد الصغار الذين يُجبرون على الالتحاق بصفوف «داعش» مع ازدياد عدد الأطفال الذين أخذوا ليعيشوا في أراضي التنظيم، أو وُلدوا لـ«عرائس جهاديات»، حيث قالت «الشرطة الأوروبية» في تقريرها السنوي عن الإرهاب في «الاتحاد الأوروبي»: إن الأطفال الذين يترعرعون تحت حكم تنظيم «داعش» يثيرون «قلقاً خاصاً»، وإن «التنظيم يصوّر في دعاياته كيف يقوم بتدريب هؤلاء القاصرين ليصبحوا الجيل المقبل من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الأمر الذي قد يشكّل تهديداً أمنياً مستقبلياً للدول الأعضاء في الاتحاد». وافتتحت الكاتبة النظر إلى أن تحقيقاً أجرته «مؤسسة كويليام» Quilliam مطلع هذا العام، وجد أن أكثر من 50 طفلاً من المملكة المتحدة يعيشون في «دولة الخلافة»، وأنه يوجد فيها أيضاً قرابة 31,000 امرأة حامل. ومن بين هؤلاء الأطفال، عيسى داري، ابن امرأة لندنية تُعرف باسم خديجة داري، الذي سبق له أن ظهر في شهر فبراير الماضي في شريط فيديو دعائي وهو يفجر سيارة تقلّ ثلاثة سجناء. وقد ظهر في مقطع الفيديو وهو يرتدي زيّاً عسكرياً ويلف رأسه بعصبة عليها شعار «داعش»، بعد ما يقرب من أربع سنوات من أخذه صغيراً إلى سوريا، وهو يقول: «سنقتل الكفار، هناك». وكان يرافقه صبي يتحدّث بلكنة بريطانية، ويهدد المملكة المتحدة ودول التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه يقصف أراضي «داعش». وكذلك نشر مقاتلون آخرون كثيرون صوراً لأبنائهم على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك صورة رضيع نائم وإلى جانبه بطاقة هوية «داعش»، وقنبلة يدوية، ومسدس.

969.7 مليون درهم صافي أرباح «دو» خلال الربع الثاني من عام 2016

عائدات بقيمة 3.07 مليار درهم، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 0.8% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2015. وارتفع إجمالي العائدات خلال النصف الأول من العام 2016 بنسبة 0.2% إلى 6.16 مليار درهم مقارنة مع النصف الأول من عام 2015.

حيث وصل إلى 6.14 مليار درهم. وقال عثمان سلطان الرئيس التنفيذي للشركة إن نتائج الشركة المالية تعكس التحديات التي تواجه عامة شركات قطاع الاتصالات في إطار جهودها لتحويل الزيادة العالية في استخدام الخدمات إلى زيادة مماثلة في العائدات.



بلغ صافي أرباح شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة «دو» 969.7 مليون درهم خلال الربع الثاني من العام الجاري، بانخفاض قدره 0.9% مقارنة بـ 978.5 مليون درهم خلال الربع الثاني من عام 2015. وأعلنت الشركة خططها في توزيع 594.3

مليون درهم كأرباح مرحلية - بواقع 13 فلساً للسهم الواحد - على جميع مساهميها، على أن تتم الموافقة عليها خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقده في سبتمبر القادم. وأوضحت «دو» في بيانها حول نتائجها المالية للربع الثاني من عام 2016 أنها حققت

19 شركة لمناقصة بـ 60 مليون دينار في «نفط الكويت»



كشفت مصادر نفطية أن هناك 19 شركة تحت الفئة التخصصية (A4) مؤهلة لمناقصة تطوير مرافق التصدير الحالية في شركة «نفط الكويت»، موضحة أن المناقصة خاصة بتركيب أنظمة تحكم في تصريف المياه على كل خزانات النفط في الحظيرة الشمالية والجنوبية. وأوضحت المصادر أن «تكلفة المشروع تصل إلى نحو 60 مليون دينار، وهو يشمل أيضاً تركيب أنظمة كشف الحريق والأعمال المتصلة بهذه الأنظمة»، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن حظائر الخزانات الشمالية والجنوبية، هي جزء يندرج تحت برنامج شامل لتحديث وتطوير مرافق التصدير البحرية. وأوضحت المصادر أنه في إطار سعي شركة «نفط الكويت» لعدم تكرار أي سلبات في مناقصات سابقة، وافقت لجنة المناقصات المركزية على طرح مناقصة تقديم خدمات إدارة النفايات في مناطق عمليات الشركة التشغيلية جنوب وشرق الكويت وعمليات التصدير على الشركات المؤهلة.

تعاون مرتقب لوضع إطار تنظيمي بين بورصتي لندن وشنغهاي



هناك تعقيدات في العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعد تصويت بريطانيا لصالح الخروج من «الاتحاد الأوروبي» ما أطاح رئيس الوزراء ديفيد كامرون الذي كان حريصاً هو وأوزبورن على تعزيز التعاون مع الصين.

قالت مصادر مطلعة: إن هيئة مراقبة السلوكيات المالية في بريطانيا وهيئة تنظيم الأوراق المالية في الصين، تدرسان اتفاقاً سيمهد السبيل لمشروعات خدمات مالية بين البلدين، ما يهدئ المخاوف من فقد بريطانيا جاذبيتها كشريك في مثل هذه الاتفاقات بعد اقتراع شهر يونيو الماضي للخروج من «الاتحاد الأوروبي». وقال مصدران إن الهيئتين تتعاونان لوضع إطار تنظيمي لبرنامج لتبادل توزيع أدوات تمويل في البلدين وتبحثان ربطاً مقترحاً بين لندن وشنغهاي لتداول الأسهم. وتسعى بريطانيا، موطن أكبر قطاع مالي

المجال الحيوي للخليج العربي.. دراسة جيوسراتيجية



تحاول هذه الدراسة استكشاف مستقبل منطقة الخليج العربي استناداً إلى معطيات تاريخية وجغرافية واستراتيجية عديدة، من واقع دراسة الطبيعة الجيوسراتيجية المهمة للمنطقة، كونها إحدى أبرز زوايا مربع أزمت الشرق الأوسط، باعتبار امتلاكها لثروة النفط الاستراتيجية، وتتضمن الدراسة ثلاثة مباحث أساسية، في المبحث الأول: جيوتاريخية الخليج العربي الإقليمية، حيث تم تناول المجال الإقليمي في الجغرافية التاريخية لمنطقة الخليج العربي وعناصره الأساسية، وفي المبحث الثاني: تحليل طبيعة الكتل الجيوتاريخية الإقليمية، وتم تحليل طبيعة الكتل الجيوتاريخية الإقليمية المقسمة إلى أربعة أقسام هي: الخليجية المركزية المتصفة بالتضامنية، والسعودية المجاورة المتصفة بالتحالفية ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعراقية الرأسية المتصفة بالخصوصية البرية-النهرية، والإيرانية المحيطة المشاركة بسواحلها البحرية، وفي المبحث الثالث: المجال الحيوي للخليج العربي: العناصر الجيوسراتيجية، وقد ناقشت الدراسة المجال الحيوي لمنطقة الخليج العربي بدءاً من اكتشاف النفط حتى نهايات القرن العشرين.

في المبحث الأول تناقش الدراسة الفواصل بين النطاقين العربي والإيراني، والتي كان لها فعلها المؤثر في الموارث التاريخية المتراكمة في أوضاع المنطقة، إذ كان للترسبات التاريخية لكل من الصراعات السياسية والتاريخية والعلاقات الثقافية والحضارية في المنطقة، أثرها البالغ في تركيب الأحداث السياسية والأوضاع الاجتماعية التي أفرزتها في القرن العشرين، وتقسم الدراسة المجال الإقليمي في المنطقة إلى نطاقين جغرافيين أساسيين هما: النطاق الإقليمي العربي، والنطاق الإقليمي الإيراني، ويفصل بين هذين النطاقين فواصل إقليمية وسكانية، أما الفواصل الإقليمية بين بلاد العرب وإيران فإنها تتنوع جغرافياً بطبيعتها الجبلية والتموجة والسهلية والمائية والصحراوية من الشمال العراقي حتى الجنوب العُماني، بينما تتنوع الفواصل السكانية والإنثروبولوجية والقومية بين بلاد العرب وإيران بحكم التباين الإثنوغرافي منذ القدم، ومن أبرز السكان القدماء الذي استوطنوا الأقاليم الغربية لإيران، وشكلوا فواصل سكانية بين العالمين العربي والإيراني: الأذريون والتركمان، والأرمن، والأكراد، والعربستانيون، والسيستانيون.

وفيما تشير الدراسة إلى تجانس المنطقة الخليجية اجتماعياً وإثنوغرافياً، فإنها تخلخلت سياسياً وعسكرياً حتى بدايات القرن السادس عشر، في ظل وقوع أبرز مناطقها الساحلية تحت السيطرة الاستعمارية الأوروبية، وعليه فإن بداية القرن السادس عشر تشكل منطلق التاريخ الحديث للمنطقة كاملة. وتبين الدراسة تأثير القوى الاستعمارية في الخليج، ولاسيما البرتغالية في القرن السادس عشر، والبريطانية في القرن التاسع عشر، لافتة النظر إلى الإسهام الكبير للتأثير البريطاني في البناء التاريخي للكيانات السياسية في منطقة الخليج العربي.

وعن أبرز التشكيلات والبنى التاريخية الخليجية المعاصرة، فتقول الدراسة إنها ولدت شرعيتها التاريخية في القرن الثامن عشر، حيث أسس السادة البوسعيديون مملكتهم العُمانية في الجنوب، كما شهد القرن الثامن عشر أولى التجارب الاتحادية السياسية العربية الناجحة المتمثلة في اتحاد القواسم واتحاد بني ياس، والتي نجحت في الحفاظ

أما عن الكتلة الجيوتاريخية العراقية النهرية الرأسية، والتي تعد عمقاً استراتيجياً يربط منطقة الخليج بأوروبا عبر كل من تركيا باتجاه البحر الأسود، وبلاد الشام باتجاه البحر الأبيض المتوسط، فإن الدراسة تعتبر المطالبة العراقية بالكويت، ما هي إلا مطالبات رسمية سلطوية زعاماتية وسياسية أيديولوجية فقط، فلم تكن هذه المطالبات شعبية جماهيرية أو اجتماعية وطنية، إذ ثمة تلاق اجتماعي حضري وانصهار قبلي وتلاحم سكاني بين الخليجيين والعراقيين والنجديين.

في المبحث الأخير من الدراسة، تعرّف الدراسة مصطلح المجال الحيوي بأنه: «النطاق الاستراتيجي أو الحيز الجغرافي الخصب الجاذب للقوى الدولية دوماً وليس في التحرك والتفاعل فحسب، بل في ترسيخ جملة من الأساليب والنظم والمنظومات والمرتكزات»، وتتوقع الدراسة أن تكون منطقة الخليج العربي أبرز منطقة استراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ليس بسبب استحوادها على مصادر الطاقة الأساسية «النفط» فقط، بل بسبب مكانتها الجغرافية الاقتصادية المركزية للعالم والمحيطية للمنطقة بشكل كامل أيضاً، وتحدث الدراسة عن كون منطقة الخليج العربي تعد مجالاً جغرافياً - إقليمياً في حيزه المكاني وعناصره الجيوسياسية، وهي جزء حيوي من إقليم واسع وكبير هو الشرق الأوسط، إلا أن هذا لا يعني اعتماد الشرق الأوسط كله على المنطقة المملوءة بالثروات فتصبح عالية اقتصادية على المنطقة، كما تشير الدراسة إلى طبيعة هذا الوضع فإن الخليجيين في بيئاتهم الاجتماعية ومنظوماتهم السياسية عانوا ثقل التنافس الدولي الاستعماري.

واختتمت الدراسة بالمطالبة بترسيخ رؤى جديدة للإقليم الخليجي، سواء من قبل زعمائه المعاصرين أو القادمين ومن قبل نخبته العليا حالياً ومستقبلاً، تكون هذه الرؤى بمنزلة الفهم الحقيقي لما يمكن أن تكون عليه صورة مستقبل الإقليم بعد، فهناك حاجة ماسة إلى ترتيب العلاقات الأمنية والإقليمية للمنطقة في المستقبل، كما تضيف الدراسة أن ترتيب البيت الخليجي في مركزته ومحيطه وتوفير أمنه الإقليمي، يتطلبان قبل كل شيء تنمية التفكير السياسي بمستقبل المنطقة وتجاوز تناقضات علاقات مركز المنطقة بمحيطها وعلاقات الداخل بالخارج، مهما كانت درجة طبيعة الاختلاف التي تقف حجر عثرة إزاء التقدم لتشكيل كتلة استراتيجية واقتصادية خليجية مؤثرة في الميزان الدولي.

على أمن المنطقة من النفوذ الفرنسي والبريطاني في المنطقة، كما كان لهم أثرهم في صناعة جغرافيتهم السياسية الحديثة خاصة في الحفاظ على بلادهم من التوسع الإيراني زمن الشاه.

في المبحث الثاني تصنف الدراسة القوى الإقليمية الخليجية إلى أربعة تصانيف، الكتلة الجيوتاريخية التضامنية المركزية، حيث عانت منطقة الخليج العربي المركزية منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين، هيمنة القوى والمصالح الأجنبية، أوروبية «برتغالية، وهولندية، وفرنسية، وبريطانية» حتى منتصف القرن العشرين، وأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين، وهذا الوضع يؤكد بحسب الدراسة، أهمية المنطقة الاستراتيجية حتى قبل اكتشاف النفط بقرون. وتستعرض الدراسة أبرز سمات المركزية الخليجية - العربية، وهي الهوية الاجتماعية والثقافية، والشرعية السياسية والتاريخية، التي ظهرت بمظاهر عدة كان من أبرزها السياسة الاتحادية، مثل: اتحاد القواسم، وتحالف بني ياس، التي توجت بتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، التجربة الاتحادية العربية الخليجية الناجحة والمميزة تاريخياً.

أما عن الكتلة الجيوتاريخية السعودية المجاورة التي تلتصق بالكتلة المركزية الخليجية برأ على امتداد واسع من الأراضي المفتوحة، فهي بحسب الدراسة الكتلة الوحيدة الفاعلة من خلال عضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتأثيرها البالغ في استراتيجية الأحداث الخليجية، ليس باعتبارها دولة خليجية فحسب، بل باعتبارها قوة إقليمية في المحيط الإقليمي الخليجي، الذي يتألف من ثلاث قوى إقليمية، هي: إيران، والعراق، والسعودية، وفيما يخص الكتلة الجيوتاريخية الإيرانية المحيطية الإقليمية، تشترك إيران بحدود من الطرف الشرقي مع العالم العربي يقدر طولها بـ 3160 كم، وتمتد على خطوط التماس البرية والنهرية والبحرية مع العراق ودول الخليج العربي كاملة، وهي أطول مسافة حدودية تجمع بين العالم العربي ودولة واحدة من دول جواره الجغرافي، فضلاً عن كونها أطول حدود إيرانية مع أي قومية أخرى، وتوضح الدراسة أن إيران المعاصرة هي حصيلة مزج تاريخي بين وازعين قومي إثني، وديني مذهبي، أسهما في إنشاء أكبر دولة قومية متنوعة ودينية مذهبية في آن واحد ليس في الإقليم وحده، بل في العالم الإسلامي الحديث كله.